أزمـــــة الهوية والاندماج في السودان
" قضية جنوب السودان أنموذجا 1956– 2005م "

(*)الأستاذ : وليد الهادي محمد معومه
walidhs87@gmail.com

مقدمـــــــــــة،،،

نتيجة للتكالب الاستعماري الذي بدأ مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، فإن العديد من مناطق العالم تعرضت للاستعمار، ومن بينها الوطن العربي، والذي بحكم موقعه الاستراتيجي وتعدد خيراته، كان محط أنظار الدول الاستعمارية، وليس ذلك فحسب فإن الاستعمار بعد خروجه من مناطق نفوذه، يلجأ إلى إشعال الفتنة فيها، خاصة إذا كانت منطقة حساسة أو حيوية، وهذا ما فعلته بريطانيا التي احتلت السُودان، وفصلته عن مصر، ثُمَّ قامت بزرع الفتن والمؤامرات للإظهار الفوارق بين شمال السُودان وجنوبه، وعملت على قطع صلاته الحضارية، حتى أخرجت للوطن العربي عامة، وللسُودان خاصة قضية جنوب السُودان، التي أودت بحياة الكثير من أبناء الشعب السُوداني الشقيق.

تأتي **أهمية** الدراسة في كونها تحاول تسليط الضوء على الأسباب التي أبرزت هذه المشكلة إلى الوجود، والتطورات السياسية التي ساهمت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تدعيم الشقاق وتدهور الأزمة.

ترتكز هذه الدراسة التي **حددت** من عام 1956م أي فترة استقلال السُودان، وعام 2005م وهو العام الذي عقد فيه اتفاق السلام الشامل بين شمال السُودان وجنوبه، وهي الفترة التي انطلقت منها الأزمة السياسية التي ظلت تواجه الدولة السُودانية حتى انتهت بفصل جنوب السُودان عن شماله في السنوات الأخيرة، على أمل أن يكون ذلك بداية لدراسة معمقة يمكن أن تتناولها أبحاث ودراسات أخرى.

تهدف الدراسة للإجابة على بعض التساؤلات المفترضة في محاولة للاستحضار المشهد التاريخي لهذه الفترة الحرجة من التاريخ السوداني:

(*) عضو هيئة تدريس –بقسم التاريخ - كلية الآداب – الجامعة الأسمرية الإسلامية .

ماهية الجذور التاريخية لقضية جنوب السُودان ؟ وما دور السياسة البريطانية في توسيع الهوة بين الشمال والجنوب ؟ وكيف ساهمت التطورات السياسية الداخلية في تعميق الأزمة خلال مراحلها المتعاقبة منذ استقلال السُودان إلى عقد اتفاقية السلام الشامل عام 2005م؟

دمج الباحث خلال هذه الدراسة بين المنهجين الوصفي والتحليلي نظرًا لطبيعة الموضوع باعتباره يندرج في حقل الدراسات التاريخية.

تكون البحث من مقدمة، ومحورين. حيث تطرق **المحور الأول** إلى: **السياسة البريطانية ودورها في تدعيم فصل الجنوب السُوداني عن شماله**، وذلك من خلال التعريف ببداية الاهتمام البريطاني بالسُودان، بالإضافة إلى تسليط الضوء حول الإجراءات البريطانية تجاه جنوب السُودان.

بينما خصص **المحور الثاني** لدراسة: **الأيدويولوجيات الوطنية ومشكلة الهوية**، ودورها في توسيع الهوية بين شقي القطر السُوداني، حيث ساهم اضطراب النخب السياسية السُودانية في تعميق هذه المشكلة، وكذلك التطورات السياسية الداخلية وآثرها على مشكلة الجنوب خلال الفترة مابين عامي 1964- 2005م. ثُمَّ الخاتمة التي ضمت أهم الاستنتاجات العلمية. وكذلك قائمة بالمصادر والمراجع التي رُجِعَ إليها في إعداد هذا البحث.

المحور الأول: السياسة البريطانية ودورها في تدعيم فصل الجنوب السوداني عن شماله.

يختلف السُودان عن أي بلد عربي أخر من حيث التركيبة السكانية، فتشير بعض المصادر بأن الزنوج الوثنيين الذين لا يتكلمون العربية يشكلون ربع السكان، ويقيمون في مساحة معينة في جنوبه[1]، ويتكلمون لهجات محلية كلهجة الدينكا والنوير والشلك و الأنواك[2]، كما تتباين النوحي العقائدية في الجنوب بين الإسلام والمسيحية والوثنية، فقد جاء ضمن تقرير الكتاب السنوي للتبشير الذي يصدره مجلس الكنائس العالمي، الذي صدر في عام 1981م، " أن 17٪ من أبناء الجنوب مسيحيين، و18٪ مسلمين، بينما يدين 65٪ منهم بشتى الديانات المحلية "[3]. لذلك كان العامل الديني إحدى وسائل التغلغل البريطاني في الجنوب، ومن ثَمْ بنا عليه – الاستعمار البريطاني – سياساته التي انتهجها في جنوب السُودان[*] ، حيث عمل خلال أكثر من نصف قرن على تغذية هذه

---

[1] إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط 2، الرياض، مكتبة العبيكان ، 2003م، ص 277.

[2] لمعرفة المزيد عن التركيبة السكانية لقبائل جنوب السُودان – انظر- صلاح الدين محمد أحمد، السُودان الواقع وأفاق المستقبل 1989- 1998م، القاهرة ، دار النيل ، 1998م، ص 25 .

[3] عبد الحليم موسى يعقوب ، الصحافة والقيم الإخبارية " التغطية الإخبارية لمشكلة الجنوب السُوداني "، عمان، دار الحامد، 2001م، ص 140.

[*] جنوب السُودان، هو: الجزء الذي يقع جنوب دائرة العرض 10 شمالاً وتمتد حدوده الجغرافية بامتداد شمال بحيرة البرت في أوغندا حتى الحدود مع كينيا وزائير وأفريقيا الوسطى والحدود الجنوبية لتشاد. تبلغ مساحته 250 ألف ميل مربع ، وهي تعادل ربع مساحة

الفوارق بين أجزاء الشعب السُوداني، فعمل على تنصير الجنوب لكي يصبح سدًا منيعًا أمام انتشار الإسلام في تلك المناطق، إلى جانب اتخاذ الجنوب مركزًا لنشر الديانة المسيحية في وسط وشرق أفريقيا .

ومن هنا يمكن التساؤل عن بداية الاهتمام البريطاني بالسُودان؟ لم تكن هناك صلات مباشرة بين بريطانيا والسُودان قبل احتلالها لمصر عام 1882م، إلا أنه سرعان ما برزت لها أهميته الاقتصادية والإستراتيجية في دعم نفوذها في مصر وشرق أفريقيا، بالرغم من ذلك رأت الحكومة البريطانية إرجاء تنفيذ مخططها في التدخل المباشر في السُودان؛ ولعلَّ مرجع ذلك إلى اندلاع الثورة المهدية (*) في السُودان عام 1881م، وإحرازها انتصارات متتالية على جيوش الإدارة التركية المصرية، ممَّا دفع بريطانيا إلى إجبار حكومة الخديوي في القاهرة على الانسحاب من السُودان بحجة أنه أصبح عبئًا ثقيلاً ومعرقلاً للإصلاحات الداخلية، إلى جانب ذلك اعتقاد الدوائر البريطانية في لندن أن مناطق جنوب السودان تحتوي على أراض شاسعة جدباء تحتاج إلى تكاليف باهظة من أجل إدارتها [4].

بناءً على ذلك انسحبت حكومة القاهرة من السُودان، وكلف القائد البريطاني غردون بتنفيذ هذه الإجراءات، غير أن الثورة المهدية لم تمهل غردون في انجاز المهمة المكلف بها، بسبب انتصاراتها التي توجت باقتحام الخرطوم في 26 يناير 1885م، وقَتلْ غردون الذي توج بإعلان قيام الدولة المهدية المستقلة [5].

وعندما ظهر لبريطانيا أن التكالب الاستعمار بزعامة فرنسا وبلجيكا قد بلغ أشده في العقد الأخير من القرن التاسع العشر على حوض وادي النيل وأصبحتا منافستين لها بادرت باغتصاب أجزاء

السُودان، وبلغ عدد سكانه 5 ملايين و371 ألف نسمة من مجموع السكان الإجمالي في السُودان البالغ 37 مليون نسمة حسب إحصاء عام 1970م، و يتشكل السُودان إداريًا من 26 ولاية، منها ثلاثة ولايات في الجنوب. لمعرفة المزيد أنظر- سرحان غُلام حسين، الانقلاب العسكري الثاني في السُودان فترة حكم المشير جعفر محمد نميري1969- 1985م، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ع 30، 2010م، ص 58.

(*) نسبة إلى محمد بن عبد الله المهدي الذي ولد عام 1843م ، الذي قام بثورة إصلاحية تدعو إلى الرجوع إلى الإسلام حيث استنكر الفساد الذي انتشر في المجتمع والظلم الذي يعانيه السُودانيين من جراء التغلغل البريطاني حيث قام بعدة معارك ضدّ الاستعمار البريطاني، انتصر في العديد منها. للمزيد – انظر - صلاح محيي الدين، وقفات في تاريخ السُودان، ط 3، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 1995 م، ص 148 – 151 ؛ جلال يحي، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 1999م ، ص 336- 345.

[4] قمر الدين محمد فضل الله ، " الاستعمار البريطاني وجنوب السُودان 1898 – 1956م"، مجلة البحوث التاريخية ، طرابلس، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، السنة 10، ع 2، 1987م، ص 33.

[5] قمر الدين محمد فضل الله ، مرجع سابق، ص ص 33- 34.

من أراض الدولة المهدية الممتدة إلى ما وراء بحيرة فيكتوريا وهي العملية التي نجم عنها تأسيس مستعمرة أوغندا التي شكلت حاجزًا أمام التوسع الفرنسي تجاه أعالي النيل. وبذلك أصبح الجنوب السُوداني المحور الأساسي في الإستراتيجية البريطانية الاستعمارية، خاصة بعد بروز أهمية النيل الأبيض في المواصلات المؤدية إلى شرق أفريقيا، فضلاً عن أهمية مياهه بالنسبة لمصر. وقد تذرعت بريطانيا لحكومة الخديوي أنها اضطرت للتدخل في السُودان استجابة لرغبة حليفتها إيطاليا التي منيت بهزيمة قاسية في موقعة عدوة من قبل الأحباش عام 1896م، والتي تتوقع زحف جيوش المهدية عليها صوب كسلا الواقعة في شرق السُودان[6].

ومع دخول الحكم الثنائي للسُودان عام 1899م[7]، انتهجت الإدارة البريطانية العديد من السياسات التي من شأنها توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب، تحت ذريعة حماية الخصوصية الثقافية، لذلك عملت على محاربة كل المؤسسات والعوامل التي قد تؤدي إلى نشر الإسلام وثقافته، فتم استبدال القوات السُودانية ـ المسلمة ـ بالجنوب بقوة جنوبية مسيحية تحت إمرة ضابط بريطاني، وتطور الأمر لاحقاً حتى استبعد كل الشماليين تجارًا وعسكريين من الجنوب[8].

وخلال عام 1911م قدمت الحكومة البريطانية اقتراح باتخاذ خطوات ـ بناءً على طلب من المنظمات الكنيسية ـ يكون من شأنها تكوين مجموعة كبيرة من الأفراد المسيحيين الجنوبيين ترتبط تدريجيًّا بالمستعمرات البريطانية الأخرى كأوغندا وكينيا؛ بهدف تكوين إتحاد مسيحي من هذه الدول، ليكون مركزًا للتبشير المسيحي في أرجاء القارة الأفريقية، فيصبح حائلاً دون انتشار الدين الإسلامي[9]. وفي عام 1918م تم اعتبار الأحد عطلة رسمية في الجنوب بدلاً من الجمعة[10]، استمرت الحكومة البريطانية في خطتها الرامية لفصل الجنوب، فأصدرت لائحة جوازات السفر، وتصاريح المرور ـ فيما يعرف بسياسة المناطق المقفلة ـ عام 1922م، والتي أعطت الحق للحاكم العام باعتبار أي جزء من السُودان منطقة مقفلة، بناءً على ذلك قفل الجنوب، إضافة إلى ذلك صدر في عام 1925م قانون تصاريح التجارة، الذي منعت الإدارة البريطانية بموجبه العرب الشماليين من ممارسة التجارة في الجنوب، إلاَّ بعد أخذ الموافقة من الجهات المختصة، وفي عام

---

[6] المرجع نفسه، ص 34.

[7] وُقعتْ اتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا عام 1899م، أخضع السُودان بموجبها لحكم ثنائي مصري بريطاني، مع رفع علمي الدولتين، للمزيد - انظر – جميل بيضون، وآخرون، تاريخ العرب الحديث، الأردن، دار الأمل، 1992م، ص 126؛ شوقي عطا الله الجمل، وعبد الرازق إبراهيم، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة ، دار الثقافة ،1997م، ص343- 345.

[8] جمال السيد ضلع، الأزمة السياسية في السُودان، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2010م، ص 49.

[9] المرجع نفسه، ص49.

[10] عبد الحليم موسى يعقوب، مرجع سابق، ص 148.

1928م نص مرسومًا أخر على عدم الاتجار بالعاج الذي يُعد من أهم السلع للتجار الشماليين، وقد شجعت السلطات الحاكمة على اتخاذ التدابير والإجراءات التي من شأنها إحلال التجار اليونانيين والسوريين المسيحيين محل التجار العرب المسلمين من أبناء شمال السُودان، ترتب عن هذه السياسة مغادرة معظم التجار المسلمين من جنوب السُودان بحلول عام 1932م [11]، وفي الوقت ذاته مُورست سياسة تعليمية تربط ما بين التعليم والتنصر حيث اكتفت الحكومة بدعم مدارس الإرساليات التبشيرية، وفي عام 1928م عُقد مؤتمر الرجاف اللغوي والذي حضره مندوبون من الإرساليات في عدد من المستعمرات البريطانية في أفريقيا، تداولوا فيه المسألة الثقافية من الجانب اللغوي وقرروا تطوير اللغات المحلية واستخدامها في المراحل التمهيدية من التعليم، وهي: الدينك، الشلك، النوير، الباري، اللاتوكا، والزندي. ثم الانتقال إلى اللغة الانجليزية مع التأكيد على استبعاد اللغة العربية نهائيًّا. جاء هذا المؤتمر متمِمًّا لما مهدت له سياسة المناطق المقفلة التي طبقتها الإدارة البريطانية بمنع أي سُوداني، أو أجنبي من دخول مناطق معينة أو البقاء فيها إلا بإذن من الإدارة البريطانية، وكان ذلك القانون يرمي إلى العزل بين الشمال والجنوب خشية التمازج الثقافي وانتشار الإسلام [12].

ذلك جانب من جهود الإدارة البريطانية التي سعت بمعاونة الإرساليات إلى توسيع الفجوة الاجتماعية والثقافية بين جنوب السُودان و شماله، واتخذت كل السبل الكفيلة بغرس بذور الفرقة والشقاق بين أبناء الوطن الواحد، حتى تتصدع الوحدة الوطنية السُودانية، وبالتالي تضمن ــ الإدارة البريطانية ــ استمرارية حكمها للسُودان لمدة أطول، والاستفادة من خيراته وموقعه الاستراتيجي لبقية مستعمراتها في أفريقيا.

استمرت الأوضاع على ما هي عليه حتى سنة 1946م عندما عدَّلت بريطانيا من سياستها الانفصالية، لعدة أسباب، منها :

1 – معارضة مؤتمر الخريجين الذي عُقد عام 1944م على هذه السياسة [13].

2– التهديد الإيطالي للحدود الشرقية للسُودان، مِمَّا دفع بريطانيا إلى تغير سياستها كي يتم تأمين الجبهة الداخلية في السُودان .

3 – اقتناع بعض الإداريين بعدم جدوى الانفصال، رُغم الاختلافات العرقية والثقافية بين الشمال والجنوب، خاصة بعد فشل السياسة التعليمية بالجنوب، والتي اعتمدت على التعليم الديني المسيحي، مِمَّا شكل حاجزًا أمام وجود الخبرات الجنوبية المؤهلة لقيادة العمل بالجنوب[14].

---

[11] قمر الدين محمد فضل الله، مرجع سابق، ص ص36 – 37 ؛ شوقي عطا الله الجمل، وعبد الرازق إبراهيم، تاريخ أفريقيا الحديث والعاصر، ط2، الرياض، دار الزهراء، 2002م، ص 419.

[12] صلاح الدين محمد أحمد، مرجع السابق، ص 19؛ قمر الدين محمد فضل الله، مرجع سابق، ص 39.

[13] لمعرفة المزيد عن نشاط مؤتمر الخريجين – أنظر – إسماعيل أحمد ياغي، مرجع سابق، ص 293.

4 – نتيجة التأخر العلمي في الجنوب، وبطئ عمليات التنمية فيه، الأمر الذي تطلب ضرورة الاستفادة من الخبرات الشمالية المؤهلة، إلى جانب صعوبة محاربة اللغة العربية، وفشل استخدام اللهجات المحلية في التعليم[15].

غير أن السياسة البريطانية إزاء الجنوب، والتي هدفت لجعل الجنوب كيانًا غريبًا عن الشمال، ومنفصلاً عنه لوضعها عدة عقبات في طريق الاندماج بينهما؛ قد أفرزت شكوكاً لدى الجنوبيين تجاه الشماليين في مصداقيتهم نحو الجنوب، وتجلى ذلك في عدم توثيق عرى العلاقة بينهما.

المحور الثاني: الأيديولوجيات الوطنية ومشكلة الهوية.

ساهمت اتفاقية القاهرة عام 1945م ـــ التي نتج عنها لجنة السودنة ـــ في زيادة شكوك الجنوبيين تجاه الشماليين، وذلك لتجاهل إشراك الجنوبيين في هذه المفاوضات، لما تمثله من أهمية تاريخية بالنسبة للطرفين الشمالي والجنوبي، حيث نصت الاتفاقية على استقلال شمال السودان وجنوبه تحت راية دولة واحدة [16].

كما وعدت الأحزاب الشمالية في معركتها الانتخابية الأولى الجنوبيين بتخصيص عدة مناصب من الوظائف العليا لهم، ومن أمثلة ذلك ما ذُكِرَ في إحدى نشرات الحزب الوطني الاتحادي الانتخابية، فيما يتعلق بخطط الحزب تجاه الجنوب السُوداني: " إن معالجتنا لمسألة السودنة ستكون دائمة عادلة وديمقراطية، وسوف لا نعطي الأسبقية للجنوبيين في الجنوب فحسب، بل سنشجع أيضًا استخدام الجنوبيين في الشمال، خاصة في الوظائف الكبيرة في خدمة الحكومة المركزية "[17].

غير أنه عندما أعلنت لجنة السودنة، وما نتج عنها من تعيين للشماليين في معظم الوظائف، بالإضافة إلى تعيين أربعة فقط من الجنوبيين في بعض الوظائف، الأمر الذي جاء مناقضًا لِمَّا وعدت به الأحزاب الشمالية، التي لم تفِ بوعودها مِمَّا عمق شكوك الجنوبيين، وزاد في إحباطهم الذي غرس بذرته الأولى الحكم البريطاني وسياسته تجاه الجنوب[18].

من خلال ذلك يمكن القول أن الأحزاب الشمالية، قد ساهمت في تعكير الأجواء مع الجنوب، حيث كان في إمكانها أن تزيل مخاوف وشكوك الجنوبيين، وذلك بتخصيص عدد مناسب من الوظائف الوزارية لأبنائهم، يتناسب مع الوعود التي ذكرت في الحملات الإعلامية.

---

[14] عبد الحليم موسى يعقوب، مرجع سابق، ص151 .

[15] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[16] عبد الحليم موسى يعقوب، مرجع سابق، ص ص 152 - 153.

[17] عبد الحليم موسى يعقوب، مرجع سابق، ص 153.

[18] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والسُودان كغيره من الدول الأفريقية لم يهنأ باستقلاله[❖]، بسبب السياسات الاستعمارية السابقة التي أورثته مشاكل عديدة، منها مشكلة الجنوب، والتي أدت إلى انقسام في المجتمع السُوداني والاقتتال بين أبنائه، وانهارت مع تلك الحرب كل أساليب التفاهم والحوار، ويمكن إرجاع ذلك إلى الشكوك التي كانت مسيطرة على أبناء الجنوب إزاء أخوتهم في الشمال، نتيجة للممارسات الخاطئة لبعض الساسة الشماليين[*]، فخلال هذه المرحلة كانت مطالب القيادات الجنوبية قد تركزت على خيار الفدرالية، في حين جاء ردّ الشمال عن ذلك بوصفه مُخَلفاَتْ المدارس التبشيرية، التي تستعمل الفدرالية كقناع للانفصال[19]. الأمر الذي عمق عدم الثقة بين شطري البلاد، وزادت الأوضاع سوءًا على إثر ذلك حيث اندلعت الحرب الأهلية التي ساهمت في تعميق تلك الأزمة، فمثلاً الإنفاق على الحرب قللَّ الموارد المتاحة للتنمية، كما أن عدم الاستقرار الناشئ عن الحرب أفشل قيام مشاريع تنموية في المناطق المتأثرة بالحرب، التي دمرت العديد من المشاريع والمؤسسات، وكان لها دورًا كبيرًا في زعزعة الاستقرار بشكل عام، وكانت عاملاً مهمًا في الإطاحة بالأنظمة، ووقوع الانقلابات، وقيام حركات تمرد في أماكن أخرى بعد أن شعرت بعض الجماعات بأن رفع السلاح وسيلة فاعلة لإيصال المطالب إلى السلطة المركزية، فنتج عن ذلك حلقة مفرغة تبدأ بالتمرد المسلح احتجاجًا على المظالم، ينتج عنها عدم استقرار، ثُمَّ قيام أنظمة استبدادية ـ حسب النظرة الجنوبية ــ تخلق بدورها مشاكل أخرى معقدة تزيد الأوضاع سوءًا [20].

لقد أصبحت عمليات التمرد عاملاً أساسيًّا في إنجاح الانتفاضات التي أطاحت بالأنظمة العسكرية في عامي 1964م، 1985م، حيث اندلعت تلك الانتفاضات في وقت تأزم فيه الحكم نتيجة اشتداد الحرب في الجنوب التي كشفت عن عجز الحكومات القائمة على معالجة الأزمة[21].

فعلى سبيل المثال، كانت انتفاضة أكتوبر 1964م التي بدأت عندما طلبت حكومة الفريق إبراهيم عبود[*] فتح نقاش علني حول معالجة أزمة الجنوب، غير أنها لم تلبث أن عادت فحظرت

---

[*] لقد واجهت هذه النخبة (الناشئة) قليلة الخبرة السياسية تحديات كانت أكبر من قدراتها وإمكاناتها حيث كانت تصارع من أجل الاستقلال وفي الوقت نفسه كانت تحاول الإجابة الضمنية على بعض الأسئلة المطروحة، هل تتوحد مع مصر أم تختار الاستقلال التام، وقد تزامنت هذه الأحداث مع اندلاع تمرد في الجنوب في أغسطس 1955م .

[19] عبد الحليم موسى يعقوب، مرجع سابق، ص 160 .

[20] عادل مجاهد الشرجبي، وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م، ص 207 .

[21] المرجع نفسه، ص 208 .

[*] تولى الفريق إبراهيم عبود رئاسة السُودان 6 سنوات من 1958 إلى 1964 وفي عهده نشبت الحرب بين الشمال والجنوب. اشتد في عهده القمع الداخلي والانهيار الاقتصادي وتصاعدت حدة الحرب في الجنوب، ما رفع من درجة السخط الشعبي فاندلعت انتفاضة شعبية في 21 أكتوبر 1964 أطاحت بحكمه، وسلمت السلطة إلى حكومة انتقالية وضعت مشكلة الجنوب وطرق إحلال السلام

الندوات واللقاءات المقترحة حول القضية، مِمَّا أدى إلى قيام اضطرابات واسعة في مدن الشمال قادها الطلاب والمزارعون منادين بالديمقراطية والحرية، ومِمَّا أزم الموقف حرب العصابات التي اندلعت في الجنوب، ونتيجة لانتشار الاحتجاجات الشعبية وسحب قطاع من الجيش دعمه للحكومة أجبرت الأخيرة على الاستقالة [22]، وكذا الحال بالنسبة للتمرد الذي حصل في الجنوب عام 1983م، الذي يُعد من أهم العوامل التي أدت إلى تدهور شعبية الرئيس السُوداني جعفر محمد النميري[*]، الذي يمكن إرجاعه إلى إعلانه الصادر في 9 سبتمبر سنة 1983م؛ لتطبيق قوانين الشريعة الإسلامية على أبناء السُودان شماليين وجنوبيين، والذي كان بمثابة صب الزيت على النار في الصراع بين الجنوب والشمال. إذ اتخذ المتمردون من هذا الإعلان ذريعة لمواصلة الحرب وأصبح مطلب إلغاء القوانين الإسلامية شرطًا محوريًّا للقبول بعودة أي نوع من الحوار. وقد خلق هذا الأمر توترًا وصراعًا داخل الساحة السياسية الشمالية نفسها. وقد استفادت حركة التمرد من هذا المناخ وبدأت في شن هجوم على أهداف إستراتيجية مثل الشركة الفرنسية التي كانت تتولى حفر قناة جونقلي، كما قامت بأعمال ذات طابع إرهابي ضد شركة شيفرون الأمريكية التي كانت تنقب عن البترول في الجنوب، الأمر الذي أدى إلى توقف عمليات التنقيب عن البترول في جنوب السُودان. مِمَّا أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وسهل إسقاط الحكومة بعد اندلاع انتفاضة أبريل 1985م[23].

لقد ساهمت حركات التمرد المتكررة في الجنوب على زيادة التوتر في أنحاء البلاد الأخرى، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة، حيث ساهمت الحركة الشعبية[*]، في تشكيل حركات تمرد

هناك على رأس أولوياتها. لمعرفة المزيد أنظر- حسن علي الساعوري، كيف يُحكم السودان، ضمن كتاب السُودان الواقع وآفاق المستقبل، أعمال مؤتمر 25- 26 سبتمبر 2012م، قسم العلوم السياسية ، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، ج1، ص 161- 164.

[22] عبد الله محمد قسم السيد، السُودان المجتمع والدولة وقضايا السلام، عمان، دار الكرمل، 1996م، ص100.

[*] هو الرئيس الرابع لجمهورية السُودان خلال الفترة من 25 مايو 1969 إلى 6 أبريل 1985. قد عرف عهدهُ الذي دام 16 سنة أطول هدنة بين الجنوب والحكومة المركزية بالخرطوم دامت 11 عامًا، إلاَّ أنه عرف أيضًا ظهور الحركة الشعبية وجناحها العسكري "الجيش الشعبي لتحرير السُودان"، كما عرف بروز جون قرنق أبرز زعماء المتمردين، وشهدت الحرب الأهلية في عهده فصولاً دامية. لمعرفة المزيد أنظر- سرحان غُلام حسين، مرجع سابق، ص 60- 63.

[23] شوقي عطا الله الجمل، وعبد الرازق إبراهيم، تاريخ أفريقيا الحديث والعاصر، ص ص 420- 421؛ عبد الله محمد قسم السيد، مرجع سابق، ص 102 - 104.

[*] يعتبر عام 1983م ميلاد الحركة الشعبية لتحرير السُودان والجيش الشعبي لتحرير السُودان، وكان ذلك التدبير بواسطة تنظيم الضباط الجنوبيين الذي أنشأه العقيد (جون قرنق) وساعد هؤلاء على تنفيذ مخططهم اتخاذ حكومة النميري بعض الإجراءات، ونتيجة استخدام القوة ضدّ هؤلاء هرب معظمهم إلى إثيوبيا، و من بينهم العقيد جون قرنق، فوجدت حركته هناك أرضًا خصبة نمت

حليفة في أقاليم أخرى من الأراضي السُودانية، وإمَّا بطريقة غير مباشرة نتيجة التعقيدات السياسية الناتجة عن الحروب، لاسيما عسكرة الحياة السياسية، وزيادة حدة استقطاب الهوية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وكثرة التدخلات الخارجية مِمَّا زاد في تعمّق الخلافات في بلد متعدد الهويات كالسُودان، إلى جانب ازدياد الشعور بالتهميش والإقصاء ونقص العدالة في توزيع الموارد عند الأقليات والمناطق البعيدة عن مركز الدولة (الخرطوم) [24].

تُعتبر الأزمة التي مرَّ بها السُودان حالة متطرفة ظلت تتبلور منذ ما قبل الاستقلال عام 1956م، حيث أخذ القادة السياسيون والمفكرون في الشمال يحرصون على تعزيز هويتهم العربية الإسلامية ويدعون إلى التقارب مع الوطن العربي والوحدة مع مصر، في حين كان الجنوبيون يتمسكون بهويتهم الأفريقية، ويرون في تمسك الشماليون بهويتهم العربية الإسلامية وإعلائها تهديدًا سياسيًّا لمكانتهم في البلاد ولهويتهم الأفريقية أيضًا، وتجلى ذلك عندما اعترض الجنوبيون على مشاريع الوحدة مع مصر وسوريا وليبيا مطلع السبعينيات، ثُمَّ بعد ذلك رفضهم لتوجهات النميري الإسلامية في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي [25].

إلى جانب ذلك فقد تأزم الموقف بعد اندلاع التمرد في مايو 1983م، عندما أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السُودان سياسة تهدف إلى إعلاء الهوية الأفريقية، ودعوتها إلى تحالف أفريقي يضم العناصر غير العربية في السُودان، الذي تزامن مع صعود الحركة الإسلامية السودانية وتحالفها مع النميري، ونتج عن ذلك حدوث صدام مباشر بين الحركة الشعبية ممثلة التطلعات السياسية والقومية لأهل الجنوب، والجبهة القومية الإسلامية التي نصبت نفسها مدافعًا عن التطلعات السياسية والقومية لأهل الشمال [26].

وعندما استولى الإسلاميون على السلطة في انقلاب عام 1989م ، والذي أدى بدوره إلى تصعيد الحرب ثُمَّ وُصولها إلى طريق مسدود أدت في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقية نيفاشا- بكينيا- المعروفة باتفاقية السلام الشامل في عام 2005م. التي وصل الطرفان من خلالها إلى عقد هدنة مدتها ست سنوات ــ مرحلة انتقالية ــ يتحول فيها الصراع المسلح بينهما إلى منازلة سلمية، فكانت الحركة الشعبية خلال هذه الفترة الانتقالية وعلى أساس برنامجها ـ السُودان الجديد ـ الذي تحسم

وترعرعت فيها، نتيجة للعداء المستحكم بين الرئيس الأثيوبي والنميري، لمعرفة المزيد ـ انظر ـ جمال السيد ضلع، مرجع سابق، ص 127.

[24] عادل مجاهد الشرجبي، وآخرون، مرجع سابق، ص 208 .

[25] عادل مجاهد الشرجبي، وآخرون، مرجع سابق، ص 208 .

[26] المرجع نفسه ، الصفحة نفسها.

فيه مسألة الهوية على أساس تغليب الطابع الأفريقي للبلاد وقضية الدين والدولة لصالح نظام علماني، بإمكانها بناء تحالف عريض مع القوى المناهضة للشمال، أما بالنسبة إلى الإسلاميين فقد ظل مطلب المحافظة على الطابع الإسلامي للحكم والهوية العربية الغالبة للبلاد، في إطار نوع من الحكم اللامركزي للجنوب، كما احتفظ الطرفان بخيار ثالث، هو فصل الجنوب بحيث يقنع كل منهما بما لديه، فيكتفي المؤتمر الوطني الشمالي بحكم الشمال، بينما ترضى الحركة الشعبية بتطبيق برنامجها ـ السودان الجديد ـ في الجنوب[27].

لقد نتج عن اتفاق السلام بين الحكومة السُودانية والحركة الشعبية لتحرير السُودان مجموعة من التغيرات لعل أهمها، هو: تحول الحركة الشعبية من حركة مسلحة جنوبية مناهضة للحكومة المركزية في الشمال تسعى إلى انفصال الجنوب عن الشمال، إلى شريك شرعي لحكومة المؤتمر الوطني الحاكم في الشمال بموجب هذا الاتفاق، وبموجب هذه الشراكة أصبحت الحركة الشعبية هي القيادة السياسية الشرعية للإقليم الجنوبي، وعلى أثرها ستقوم الحركة بتشكيل حكومة إقليم جنوب السُودان في مرحلة انتقالية مدتها ستة أعوام، تُقام بعدها عملية استفتاء شعبي عام في جنوب السُودان يكفل لهم حق تقرير المصير ما بين الوحدة مع الشمال أو الانفصال عنه[28].

يلاحظ أن الرؤى التي طرحتها القوى السياسية السُودانية لحل الأزمة السُودانية قد فشلت في توحيد السُودانيين حولها، بل عمقت الأزمة ووّسعت الفوارق بين فئات المجتمع، كما زادت الصراعات الأخرى التي تفجرت في الشرق وفي دارفور من التحديات التي واجهت وحدة واستقرار البلاد، لاسيما بعدما بدأت التدخلات الأجنبية، سواء عبر المنظمات الإنسانية، أو مرورًا بتدخلات الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام المتعددة المهام، الذي انتهى بمنح مجلس الأمن الولاية القانونية على البلاد لمحكمة الجنايات الدولية[29].

---

[27] نفسه، ص 209 .

[28] جمال السيد ضلع، مرجع سابق، ص 275 .

[29] عادل مجاهد الشرجبي، وآخرون، مرجع سابق، ص 210.

الخاتمـــــة

من خلال هـــــــــــذه الدراسة حول **أزمة الهوية والاندماج في السُودان "قضية جنوب السُودان أنموذجًا 1956ـ 2005م "** . توصلت إلى مجموعة من النتائج :

بعـد دخـول الحكـم الثـنائي إلى السُـودان عمـدت بريطانيـا إلى اسـتعمال العامـل الـديني كإحدى منافذها لاستعمار الجنوب، بحجة حماية أقلية مسيحية داخل أكثرية مسلمة .

أدت الحـرب الأهليـة إلى اتسـاع رقعـة التخلـف، وهـذا التخلـف يعكـس المـرارة في حلـق الجنـوبيين خاصة والسُودانيين عامة، مِّمَّا جعلهم يعتقدون أن الحل العسـكري هـو الخيـار الأوحد لفض نـزاعهم مع الشمال، وأعتقد أن ذلك يمكن إرجاعه لعاملين أولهما : نتيجة للتراكمات الاستعمارية التي خلفها المستعمر كبقيـة لتركتـه الـتي أفـرزت الصـراع بـين الشـمال والجنـوب، وثانيهمـا : انشـغال الأحـزاب الشمالية بنفسها وبكراسي السلطة، وبالتالي أهملت قضية الجنوب منـذ الوهلـة الأولى الـتي نـال فيهـا السودان استقلاله .

أخذت أزمة الهوية والاندماج داخل السُودان عدة أشكال من أنواع الصـراع سـواء كـان في صـورة الطابع القبلي كما هو الحال بين الجنوب وغيره من المناطق الأخرى والشـمال، أو الطـابع القـومي بـين الأفارقة والعرب، أو الطابع الديني كمـا هـو الحـال بـين الإسـلام والمسـيحية والعقائـد المحليـة، أضـف إلى ذلك أن الأزمـة السُـودانية كانـت مركبـة، حيـث تتمحـور حـوّل مجموعـة مـن الأسـباب الـتي ترجـع بعضها إلى أسباب داخلية كالنزاعات القبلية والإقليمية والدينية، إلى جانب تـدني المسـتويات المعيشـية للمـواطنين وعـدم المسـاواة، وحالـة التخلـف الـتي عانـت منهـا الأقـاليم الأخـرى، بالإضـافة إلى أسـباب خارجية تتمثل فيمـا تقـوم بـه بعـض الـدول مـن أدوار هامـة في تحفيـز تلـك النزاعـات والصـراعات داخـل الدولـة السُـودانية ووضـع العراقيـل دون التوصـل إلى تسـويات نهائيـة لهـا، سـاعية مـن وراء ذلـك لتحقيـق أهدافها ومصالحها في المنطقة .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع.

- أحمد، صلاح الدين محمد، السُودان الواقع وأفاق المستقبل 1989- 1998م، القاهرة، دار النيل، 1998م .
- بيضون، جميل، وآخرون، تاريخ العرب الحديث، الأردن، دار الأمل، 1992م.
- الجمل، شوقي عطا الله، وعبد الرازق إبراهيم، تاريخ أفريقيا الحديث والعاصر، ط2، الرياض، دار الزهراء، 2002م.
- الجمل، شوقي عطا الله، وعبد الرازق إبراهيم، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القاهرة، دار الثقافة، 1997م .
- الساعوري، حسن علي، كيف يُحكم السُودان، ضمن كتاب السُودان الواقع وآفاق المستقبل، أعمال مؤتمر 25- 26 سبتمبر 2012م، قسم العلوم السياسية، جامعة أفريقيا العالمية، الخرطوم، الجزء الأول.
- السيد، عبد الله محمد قسم، السُودان المجتمع والدولة وقضايا السلام، عمان، دار الكرمل، 1996م .
- الشرجبي، عادل مجاهد، وآخرون، أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م.
- ضلع، جمال محمد السيد، الأزمة السياسية في السُودان، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2010م .
- محيي الدين، صلاح، وقفات في تاريخ السُودان، ط3، بيروت، دار ومكتبة الهلال، 1995م .
- ياغي، إسماعيل أحمد، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط2، الرياض، مكتبة العبيكان، 2003م.
- يحي، جلال، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999م.
- يعقوب، عبد الحليم موسى، التغطية الإخبارية لمشكلة الجنوب السُوداني، عمان، دار حامد، 2001م.

الدوريات :

- حسين، سرحان غُلام، الانقلاب العسكري الثاني في السُودان فترة حكم المشير جعفر محمد نميري1969- 1985م، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ع 30، 2010م.
- فضل الله، قمر الدين محمد فضل الله، الاستعمار البريطاني وجنوب السُودان 1898 – 1956م، مجلة البحوث التاريخية، طرابلس، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي، السنة 10، ع 2، 1987م.